أزمة الخليج، «وهي تعود، في الاصل والجوهر، الى مواقف الادارات الاميركية المتعاقبة، والسلبية، من الحق الوطني الفلسطيني، والى الحوار الاميركي اللاجدّي في أية مناسبة من المناسبات، حتى أدّى الأمر الى قطعه فعلاً، قبل نشوب الازمة؛ كما وتعود هذه الازمة الى الهجرة الصهيونية الاكبر بعد قيام اسرائيل، والتي حوّلتها الولايات المتحدة [الاميركية] من هجرة طوعية لليهود من الاتحاد السوفياتي الى أي بلد شاء المهاجر اختياره، الى هجرة شبه قسرية الى فلسطين، الامر الذي خلق أكبر تهديد للقضية الفلسطينية في السنوات الاخيرة» (بشّار عبدالحميد، **الهدف**، دمشق، ٣١/٣/١٩٩١).

الى ذلك، لوحظ «ان الحركة الوطنية الفلسطينية هي، الآن، أمام تحدٍّ جديد في مسارها السياسي العام، وفي نضالها، في ضوء نتائج حرب الخليج التي فتحت الباب أمام البحث بقضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي والقضية الفلسطينية، وأبرزت الحاجة الى حلّها على قاعدة الشرعية الدولية. وفي الوقت ذاته، صُعِّدت الحملة ضد م.ت.ف. وقياداتها من قبل الولايات المتحدة الاميركية واوروبا وباقي الدول العربية المتحالفة معها» (سامر عبدالله، **القدس العربي**، لندن، ٣/٤/١٩٩١).

وبناء على ذلك، دعت الاوساط السياسية الفلسطينية الى التمسّك بالثوابت الوطنية الفلسطينية، «وعقد المؤتمر الدولي كامل الصلاحيات في المنطقة تحت اشراف الامم المتحدة، وبحضور م.ت.ف. على قدم المساواة مع بقية الاطراف الاخرى ذات السيادة؛ وكذلك تدعيم، وتعزيز، الوحدة الوطنية الفلسطينية، على أسس وطنية واضحة ومحدّدة المعالم، الى جانب الاصلاح الديمقراطي في أجهزة ومؤسسات م.ت.ف. كافة، لتعميق الروح الديمقراطية وتطويرها» (محمد ابو لبدة، **المصدر نفسه**، ١٥/٤/١٩٩١).

زيارات بيكر

منذ الاعلان عن وقف العمليات العسكرية في الخليج، بدأت الادارة الاميركية بتركيز سياستها الشرق أوسطية على مسألتين أساسيتين: السعي الى تحقيق الترتيبات الامنية في الخليج، ومن ثمّ معالجة قضية النزاع العربي ـ الاسرائيلي على خطين، هما حل النزاع بين اسرائيل والدول العربية، من ناحية، وبين اسرائيل والفلسطينيين، من ناحية أخرى. ورفعت شعار النظام الامني الاقليمي.

ووفقاً لذلك، جاءت زيارات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، المكوكية الى منطقة الشرق الاوسط. والجديد الذي حمله بيكر معه هو تقسيم الحل الى الشقين السابقين، وعلى أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، بما يعنيه القراران من تطبيق مبدأ «الارض مقابل السلام»، والتوصّل الى ذلك عبر مفاوضات؛ «أي ان واشنطن، كما هو واضح، تريد تجزئة الحل وفرز القضية الفلسطينية عن القضايا الاخرى موضع الخلاف بين العرب واسرائيل، كالاحتلال الاسرائيلي للجولان وجنوب لبنان؛ كما ان واشنطن لا تبدو مستعدة لدعم فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام خاص بالشرق الاوسط، على الرغم من ان الرئيس الاميركي، جورج بوش، أكد، في خطابه، انه لم يستبعد مثل هذا الاطار» (**الهدف**، ١٧/٣/١٩٩١). وعلى الرغم من موافقة م.ت.ف. على اعطاء الضوء الاخضر لوفد فلسطيني من فلسطينيي الداخل للقاء بيكر، الّا انه كان لثلاثة فصائل فلسطينية، هي الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، وجهة نظر مغايرة لذلك، على أرضية ان مقاطعة زيارة وزير الخارجية الاميركية مؤداها التعبير عن «رفض الشعب الفلسطيني الحازم للاهداف الاستعمارية لهذه الزيارة، ولعموم سياسة الادارة الاميركية في المنطقة، التي تأتي في سياق العمل لبناء نظام عالمي استعماري جديد» (**الحرية**، ١٠/٣/١٩٩١).

ومع بدء جولة بيكر الاولى، في الثامن من نيسان (ابريل)، أعلنت الناطقة باسم الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان الزيارة ستشمل اسرائيل ومصر وسوريا، وربما دولاً أخرى، لمتابعة المساعي التي بدأها بيكر خلال جولاته السابقة.

وعلى اثر ذلك، أجازت م.ت.ف. لشخصيات فلسطينية عقد اجتماع مع بيكر. وجاءت هذه الموافقة في بيان باسم المنظمة، أُصدر بتاريخ ١٩/٤/١٩٩١، أي قبل يوم واحد من انعقاد الاجتماع في القدس الغربية. وجاء في البيان ان الشخصيات الفلسطينية ستقدّم الى الوزير